العلاقة بين الفرد والنقود المادية

الحيازة والتفاعل في مقابل الدفع الإلكتروني

إعداد
مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

مقدمة

يشهد العالم في العصر الراهن تحولاً جذرياً نحو الرقمنة في كافة القطاعات، ويأتي القطاع المصرفي في طليعة هذه القطاعات التي تتأثر بهذا التحول، ويُعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي متين، حيث يمثل بوابة الدخول إلى عصر الخدمات المصرفية الحديثة والسريعة والآمنة، في سياق ذلك تبرز خدمات الدفع الإلكتروني كأحد أبرز تجليات هذا التحول، والتي تشمل البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية والتحويلات عبر الإنترنت والدفع عبر الهاتف المحمول، بالرغم من الخطوات الأولية التي بدأت بها عدد من المصارف العراقية لتبني هذه الخدمات، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه تحديات جمة دون التحول الكامل نحو الخدمات الرقمية، تشمل هذه التحديات البنية التحتية التكنولوجية، والإطار التشريعي والتنظيمي، وثقافة المجتمع المالية التي لا تزال تميل إلى التعامل النقدي بشكل كبير، فلا يزال بعض الأفراد يفضّلون الاحتفاظ بمبالغ من النقود الورقية ضمن ممتلكاتهم الشخصية، سواء في محافظهم أو في منازلهم، حتى عندما يمتلكون حسابات مصرفية ويستخدمون التطبيقات المالية الرقمية، ولا يمكن تفسير هذا السلوك بوصفه مجرد مقاومة للتحول التكنولوجي، بل ينبغي فهمه في ضوء العلاقة التي تربط الفرد بالنقود بوصفها شيئاً مادياً يمكن حيازته ولمسه والتصرف فيه بصورة مباشرة، فامتلاك الأوراق النقدية قد يمنح البعض شعوراً بالسيطرة المباشرة على موارده المالية، ويتيح له معرفة مقدار ما يمتلكه وما تبقى لديه من أموال دون الحاجة للرجوع إلى حساب مصرفي أو وسيط تقني، كما يرى البعض من أفراد المجتمع ان الحيازة النقدية المباشرة تساعدهم على ضبط نفقاتهم ومراقبة ميزانياتهم الشخصية، إذ يصبح الإنفاق مرتبطاً بالمبلغ المادي المتاح لديهم.

ومما تقدم يمكننا القول إن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والمعاصرة لها تأثيرات إيجابية في المجتمع العراقي، إلا أنها لا تخلو من التحديات أيضاً، سواء تتعلق بالجانب التكنولوجي او ما يتعلق بثقافة المجتمع التي تحدد طريقة التعامل مع هذه الخدمة.

في هذه المقالة سنركز على أهمية الدفع الإلكتروني وايجابياته وتحدياته وأهم معوقاته بما فيها الثقافة المجتمعية وكيف يفضل بعض الأفراد التعامل مع النقود بدلاً من الدفع الإلكتروني.

أهمية وفوائد التحول نحو الدفع الإلكتروني

يُعد التحول نحو الدفع الإلكتروني خطوة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة النظم المالية ومن أبرز فوائده:

1. **تحسين كفاءة المعاملات:** من خلال خفض التكاليف التشغيلية؛ إذ يؤدي الاعتماد على الدفع الإلكتروني إلى تقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمعاملات النقدية والورقية، مثل تكاليف الطباعة والنقل والتأمين والتخزين، فضلاً عن تقليل الحاجة إلى الموارد البشرية في أداء المهام الروتينية، كما يحرر هذا التحول الموارد المالية والبشرية في المؤسسات المالية، مما يمكّن من توجيهها نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، مثل الابتكار في المنتجات المالية وتحسين خدمة العملاء.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

2. **تعزيز الشفافية:** والحد من الظواهر السلبية، مثل الفساد والاحتيال والتهرب الضريبي وغسل الأموال، فضلاً عن بناء الثقة في المؤسسات؛ إذ تؤدي زيادة الشفافية في العمليات المالية إلى تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين بنزاهة النظامين المالي والحكومي.

3. **زيادة السرعة والدقة:** من خلال إنجاز العمليات المالية بسرعة ودقة أكبر، وتقليل الأخطاء البشرية، فضلاً عن توفير الخدمة على مدار الساعة؛ إذ يتيح النظام الإلكتروني للعملاء إدارة أموالهم وإجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان، دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية.

4. **دعم النمو الاقتصادي:** من خلال تمكين الأنشطة التجارية الإلكترونية وتحفيز الاستثمار وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ إذ يسهم الدفع الإلكتروني في زيادة سرعة دوران النقود ورفع مستوى الشمول المالي، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

5. **تحسين الوصول إلى الخدمات المالية:** ولا سيما في المناطق النائية والريفية؛ إذ يسمح للفئات المقيمة في هذه المناطق بالوصول إلى الخدمات المالية الأساسية عبر الهواتف المحمولة، دون الحاجة إلى وجود فروع مصرفية مكلفة. كما تتيح البيانات الناتجة عن المعاملات الإلكترونية للبنوك تصميم منتجات مالية تتلاءم بصورة أفضل مع احتياجات هذه الفئات الجديدة.

6. **السرية:** تمتاز أنظمة الدفع الإلكتروني بكون جميع الحركات المالية تتم بسرية تامة، لضمان الحماية والأمان للمستخدم، الأمر الذي يتطلب وجود نظام مصرفي مُعَدّ لإتمام هذا النوع من العمليات.

7. **الأمان:** تمتاز وسائل الدفع الإلكتروني بأنها تسهّل وتيسّر عمليات الشراء في التعاملات المالية بصورة آمنة، وتحقق سهولة التعامل، سواء من خلال الهاتف النقال أو عبر أجهزة الحاسوب، مما يجنّب المستخدم حمل النقود الورقية، مع ضمان حصول التاجر الإلكتروني على حقوقه المالية عند إتمام التعاقد مع المشتري الإلكتروني، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات.

8. **الطابع الدولي:** تُعد وسائل الدفع الإلكتروني مقبولة في مختلف الدول، إذ تُستخدم لتسوية العمليات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

تحديات خدمات الدفع الإلكتروني

على الرغم من المزايا العديدة للدفع الإلكتروني، **فإنه يواجه عدداً من التحديات أبرزها:**

1. **التحديات التقنية والفنية:** تتمثل في محدودية كفاءة البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، وما يرتبط بها من مشكلات تتعلق باستقرار الشبكات وسرعة الاتصال واستمرارية تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، كما تشمل هذه التحديات المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني، ولا سيما احتمالات الاختراق الإلكتروني والاستيلاء على حسابات المستخدمين أو الوصول غير المصرح به إلى بياناتهم ومعاملاتهم المالية، الأمر الذي يستدعي توفير أنظمة حماية متطورة، وتعزيز آليات التحقق من الهوية، والالتزام بمعايير الأمان الرقمي من جانب المؤسسات المالية والمستخدمين على حد سواء، فضلاً عن ذلك، تبرز صعوبة معرفة الكثير من أفراد المجتمع في كيفية التعامل مع هذه الأجهزة المخصصة لعملية الدفع الإلكتروني مما يدفع البعض إلى الاعتماد على خبرات الآخرين

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

والتي في بعض الاحيان قد تعرضهم لعمليات الاحتيال وتراجع البعض عن التعامل معها الأمر الذي قد يؤثر في موثوقية خدمات الدفع الإلكتروني واستمراريتها.

2. **التحديات التنظيمية والتشريعية:** تتمثل في التحديات المرتبطة بمدى كفاية الإطر القانونية والتنظيمية لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال المدفوعات الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، ولا سيما ما يتعلق بتنظيم عمل الشركات المزودة لهذه الخدمات، وحماية البيانات الشخصية والمالية للمستخدمين، وضمان أمن المعاملات الإلكترونية وسريتها، فعلى الرغم من وجود عدد من التشريعات العراقية ذات الصلة، ومنها قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، وبصدور هذا القانون الذي احدث نقطة تحول جوهرية في النظام القانوني العراقي اذ نقل هذا النظام من مرحلة الاعتماد الكامل على الورقة في توثيق الإرادة والتصرف القانوني الى مرحلة الاعتراف بالوسائط الالكترونية كأداة للتعاقد لها حجية قانونية كاملة فنصت المادة (4) ثانياً من هذا القانون على انه (يكون للتوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للتوقيع الخطي إذا روعي في انشائه الشروط المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون) وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (2) لسنة 2024، فإن التحدي لا يقتصر على وجود هذه التشريعات، بل يمتد إلى مدى وضوحها وتكاملها وقدرتها على معالجة الإشكالات المستجدة التي تفرضها البيئة المالية الرقمية، ويبرز ذلك بصورة خاصة في الحاجة إلى تطوير قواعد أكثر تفصيلاً لحماية البيانات الشخصية، وتحديد المسؤوليات القانونية عند وقوع الاختراقات أو عمليات الاحتيال الإلكتروني، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، كما تبرز أهمية وجود سياسات وإجراءات رقابية واضحة ومتكاملة من البنك المركزي العراقي، تضمن استقرار هذا القطاع، وتشجع الابتكار والمنافسة، وتحمي حقوق المستخدمين، بما يسهم في تعزيز الثقة المؤسسية والمجتمعية بخدمات الدفع الإلكتروني.

3. **تحديات الثقة والامان في عمليات الدفع الإلكتروني:** لا يرتبط تفضيل بعض الأفراد التعامل بالنقود الورقية بمجرد الاعتياد على استخدامها أو ضعف المعرفة بالتقنيات المالية الحديثة، بل قد يتصل أيضاً بمستوى الثقة الذي يضعونه في خدمات الدفع الإلكتروني وبرامج الشركات المقدمة لها، فحدوث بعض التجاوزات أو الأخطاء في تنفيذ المعاملات المالية، أو عدم وضوح إجراءات الاستقطاع والعمولات، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف ثقة المستخدم بهذه الخدمات، ولا سيما عندما يشعر بأن أمواله قد تُستقطع دون أن يحصل على الخدمة المطلوبة، أو عندما يواجه صعوبة في استرداد المبالغ التي خُصمت من حسابه.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض التجارب التي تم تداولها وسماعها من بعض أفراد المجتمع والتي أُبلغ عنها من مستخدمي تطبيقات الدفع والخدمات المالية في العراق، ومنها خدمة التسليف المسبق، التي تتيح للمستفيد الحصول على مبلغ مالي يُسترد لاحقاً عند استلام الراتب، فقد أُشير إلى حالات قام فيها بعض المستخدمين بإكمال خطوات طلب التسليف وإدخال البيانات المطلوبة، دون أن يحصلوا على المبلغ الذي تقدموا بطلبه، في حين تعرضت أرصدتهم أو رواتبهم للاستقطاع، كما أُثيرت شكاوى تتعلق بتكرار استقطاع رسوم إصدار بعض البطاقات الإلكترونية، على الرغم من دفع رسوم إصدارها مسبقاً، وتكتسب هذه الحالات

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أهميتها من كونها تمس أحد المرتكزات الأساسية للثقة في الخدمات المالية، والمتمثل في وضوح المعاملة ودقة الاستقطاع وإمكانية التحقق من العمليات المالية والاعتراض عليها، ولا تتوقف آثار هذه الممارسات عند قيمة المبلغ المستقطع، بل تمتد إلى الطريقة التي يدرك بها الفرد علاقته بالشركة المقدمة للخدمة، فقد يتردد بعض المستخدمين في المطالبة باسترداد مبالغ مالية محدودة، بسبب ما تتطلبه عملية الاعتراض من وقت وإجراءات ومراجعات، فيفضلون التخلي عن المطالبة بها لتجنب الجهد الذي قد يفوق في تقديرهم، قيمة المبلغ نفسه، غير أن تكرار مثل هذه الاستقطاعات على نطاق واسع، حتى وإن كانت قيمة كل استقطاع رمزية ومحدودة، قد يؤدي إلى تراكم مبالغ مالية كبيرة، فضلاً عن إضعاف شعور المستخدم بالإنصاف والثقة والاطمئنان إلى سلامة التعاملات المالية، ومن ثم فإن محدودية قيمة المبلغ لا تعني بالضرورة محدودية أثر الواقعة في العلاقة بين المستخدم ومقدم الخدمة.

وتتضح أهمية هذه المسألة في ضوء تحذير البنك المركزي العراقي، الصادر في 25 كانون الثاني 2024، بشأن إساءة استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، إذ أشار إلى رصد استخدام غير سليم لبعض البطاقات، فضلاً عن انتشار صفحات وهمية تستدرج المواطنين للحصول على بيانات بطاقاتهم، محذراً من التعامل مع الجهات غير الرسمية، كما أن تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني بموجب النظام رقم (2) لسنة 2024 تضمّن التزامات تتعلق بحماية حقوق الزبائن والإفصاح عن العمولات والخدمات المقدمة، بما يعكس أهمية الشفافية في العلاقة بين مقدم الخدمة والمستخدم.

ومن المؤشرات التي تدعم هذه البيانات فقد توصلت دراسة حديثة شملت عينة عشوائية من (632) مستخدماً لخدمات الدفع الإلكتروني في العراق إلى أن المخاوف المتعلقة بسرقة المعلومات، وارتفاع التكاليف، وضعف الثقة بجودة الخدمات وخدمة العملاء، تمثل عوامل مؤثرة في تبني وسائل الدفع الرقمية، كما أظهرت بيانات قاعدة الشمول المالي العالمي (Global Findex 2025) الخاصة بالعراق أن الاعتياد على الدفع النقدي كان سبباً لاستخدام النقود لدى (43.7%) من الحالات الصالحة للإجابة عن سؤال أسباب الاقتصار على الدفع النقدي في المتاجر، في حين تشير البيانات الخاصة بالسؤال المتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية إلى أن 228 مستجيباً، أي 35.7% من الحالات الصالحة للإجابة، ذكروا أن عدم الثقة باستخدام البطاقات أو الهاتف في عملية الدفع الإلكتروني.

وبناءً على هذه المعطيات يمكن القول إن تراجع الثقة ببعض خدمات الدفع الإلكتروني قد يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود الورقية وتفضيل استخدامها، ليس بالضرورة رفضاً للتحول الرقمي، وإنما رغبةً في تجنب المخاطر التي يتصورونها أو اختبروها في تعاملاتهم السابقة، فالنقود المادية تمنح الفرد إمكانية الحيازة المباشرة ومتابعة المبلغ المتاح لديه، في حين تتطلب المعاملة الرقمية درجة من الثقة بمقدم الخدمة، وبسلامة النظام التقني، وبوجود آليات فعالة لمعالجة الأخطاء واسترداد الأموال، ومن ثم فإن تعزيز انتشار الدفع الإلكتروني لا يتوقف على توفير التطبيقات والبطاقات وأجهزة الدفع فحسب، بل يتطلب بناء علاقة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستخدمين، بما يجعل الثقة عاملاً أساسياً في انتقال الأفراد من التعامل النقدي إلى التعامل الرقمي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

4. التحديات الثقافية والاجتماعية: تتنوع التحديات الثقافية والاجتماعية لإرتباطها بوعي وثقافة أفراد المجتمع والتي تكون في معظم الاحيان تحبذ استمرار بعض العادات المرتبطة باستخدام النقود والتي تتطلب زيادة الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية، فاحياناً لا تقتصر علاقة الفرد بالنقود على وظيفتها الاقتصادية بوصفها وسيلة للتبادل أو وحدة لقياس القيمة أو أداة للادخار، بل تتجاوز ذلك إلى أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية تتصل بطريقة امتلاك النقود والتعامل معها وإدراك قيمتها، فالنقود من هذا الباب ليست مجرد قيمة حسابية مودعة في حساب مصرفي أو رصيد متاح عبر تطبيق إلكتروني، وإنما قد تكون شيئاً مادياً يرتبط بحياة الفرد اليومية، ويتجسد في الأوراق النقدية التي يحملها ويحتفظ بها ويعدّها ويتعامل معها بصورة مباشرة.

ومن هنا يمكن فهم تفضيل بعض الأفراد الاحتفاظ بالنقود الورقية، حتى عندما تتوافر أمامهم وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني، فالمسألة لا تتعلق بالضرورة برفض التكنولوجيا أو عدم معرفة كيفية استخدامها، وإنما قد ترتبط بالإطار الثقافية التي تفضل الحيازة النقدية ذاتها، **ويتضح ذلك من خلال ما يلي:**

1. النقود بوصفها علاقة اجتماعية ورمزية

لا تتحدد قيمة النقود من خلال خصائصها المادية أو قدرتها الشرائية وحدهما، بل تتشكل أيضاً من خلال المعاني الاجتماعية والثقافية التي يمنحها الأفراد لها، وفي هذا الإطار يوضح مفهوم النقودية (Moneyness) أن النقود لا ينبغي النظر إليها باعتبارها شيئاً ثابتاً فحسب، بل باعتبارها علاقة اجتماعية تتكون من خلال تفاعل الأفراد معها، وما ينسبونه إليها من قيم ومعانٍ.

وبناءً على ذلك قد تحمل الأوراق النقدية بالنسبة إلى الفرد معاني تتجاوز قيمتها الاسمية؛ فقد ترتبط بالعمل والجهد والادخار والاستقلال الشخصي، أو تمثل دليلاً محسوساً على ما تمكن من جمعه خلال فترة زمنية معينة، كما قد ترتبط عملية الاحتفاظ بالنقود بتجارب شخصية سابقة، مثل مواجهة الأزمات أو صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية أو الحاجة إلى توفير احتياط مالي متاح عند الضرورة.

وبالتالي لا تكون النقود مجرد أداة اقتصادية محايدة، بل تصبح جزءاً من علاقة الفرد بذاته وبمحيطه الاجتماعي، ومن الطريقة التي يدرك بها الاستقلال والقدرة والأمان.

2. الحيازة المادية والشعور بالملكية

تمنح النقود الورقية الفرد إحساساً مباشراً بامتلاك المال، لأن العلاقة بينه وبين النقود تقوم على الحضور المادي والتفاعل الحسي، فالفرد لا يكتفي بمعرفة مقدار ما يمتلكه من المال، بل يستطيع إدراكه من خلال رؤيته للأوراق النقدية ولمسها وعدّها وترتيبها والاحتفاظ بها، وبهذا المعنى تصبح الحيازة المادية جزءاً من تجربة الفرد الاقتصادية، ولا تقتصر على مجرد امتلاك قيمة مالية، ويمكن تفسير هذا الارتباط بالاستناد إلى مفهوم القرب المادي (Physical Proximity) في أنثروبولوجيا النقود، الذي يوضح أن العلاقة بالنقود تتشكل أيضاً من خلال درجة القرب المباشر بين الإنسان والوسيط النقدي، فوجود النقود بين يدي الفرد يجعلها حاضرة في تجربته اليومية، ويتيح له التفاعل معها بوصفها شيئاً مادياً، وليس مجرد قيمة مجردة، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما ترتبط النقود بالادخار الشخصي أو الاحتياط للطوارئ أو الشعور بالأمان الاقتصادي،

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

بخلاف الادخار ولدفع الإلكتروني.

3. النقود الورقية والقدرة على التحكم في الإنفاق

قد تسهم الحيازة النقدية المادية في تعزيز شعور الفرد بالتحكم في نفقاته؛ إذ يستطيع ملاحظة انخفاض ما يحتفظ به من أوراق نقدية كلما أنفق جزءاً منها، ويجعل ذلك عملية الإنفاق أكثر وضوحاً وإدراكاً، لأن الفرد يرى بصورة مباشرة أثر قراراته الاستهلاكية في مقدار المال المتبقي لديه.

أما في حالة الدفع الإلكتروني، فقد تتم عملية الإنفاق من خلال تمرير بطاقة أو استخدام تطبيق على الهاتف، دون أن يشعر الفرد بالضرورة بخروج المال من حيازته المادية، ومن ثم قد تصبح العلاقة بين قرار الشراء وانخفاض الرصيد أقل وضوحاً من الناحية الحسية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في إدراك الفرد لحجم نفقاته وطريقة تنظيم ميزانيته الشخصية، ولا يعني ذلك أن النقود الورقية تؤدي دائماً إلى ضبط الإنفاق بصورة أفضل، أو أن الدفع الإلكتروني يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك، وإنما يشير إلى اختلاف التجربة التي يمر بها الفرد في كلتا الحالتين، وإلى اختلاف درجة الحضور المادي للنقود أثناء اتخاذ القرار الاقتصادي.

4. تفضيل الاحتفاظ بالنقود الورقية في ظل توسع الدفع الإلكتروني

يمكن تفسير تفضيل بعض الأفراد الاحتفاظ بالأوراق النقدية، رغم انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال مجموعة من الاعتبارات المتداخلة، أولها الشعور بالحيازة المباشرة، وثانيها الرغبة في الاحتفاظ بالسيطرة على الأموال دون الاعتماد المستمر على الوسائط التقنية، وثالثها الألفة والعادة المرتبطتان باستخدام النقد في المعاملات اليومية، ويضاف إلى ذلك أن بعض الأفراد قد ينظرون إلى النقود الورقية باعتبارها وسيلة احتياط يمكن استخدامها عند تعذر الوصول إلى الخدمات الإلكترونية أو حدوث انقطاع في الاتصال أو تعطل وسائل الدفع، ولا ينبغي تفسير هذا التفضيل باعتباره مجرد موقف تقني من وسائل الدفع الحديثة، بل يمكن النظر إليه بوصفه تعبيراً عن اختلاف في إدراك معنى امتلاك المال واستخدامه، فالفرد قد يثق بالقيمة التي يمثلها رصيده المصرفي، لكنه يفضل الاحتفاظ بجزء من أمواله في صورة أوراق نقدية لأنه يشعر بأنها أقرب إليه وأكثر حضوراً في حياته اليومية.

وبذلك، فإن التحول إلى الدفع الإلكتروني لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الارتباط الاجتماعي والنفسي بالنقود المادية، بل قد يستمر هذا الارتباط حتى مع توسع استخدام الوسائل الرقمية، فقد يجمع الفرد بين امتلاك حساب مصرفي واستخدام التطبيقات الإلكترونية من جهة، والاحتفاظ بالنقود الورقية من جهة أخرى، بحيث يؤدي كل شكل منهما وظيفة مختلفة في تجربته الاقتصادية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

التوصيات

1. **تعزيز الثقافة المالية الرقمية:** تكثيف البرامج التوعوية التي تستهدف تعريف أفراد المجتمع بآليات الدفع الإلكتروني ومزاياه وطرق استخدامه الآمن، مع التركيز على الفئات التي لا تزال تعتمد بصورة أساسية على التعاملات النقدية التقليدية.
2. **بناء الثقة بالأنظمة المالية الرقمية:** تعزيز إجراءات الحماية والأمن السيبراني، وتوفير ضمانات واضحة لحماية أموال المستخدمين وبياناتهم، فضلاً عن تطوير آليات سريعة وفعالة لمعالجة الشكاوى والاعتراضات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.
3. **مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية:** عدم التعامل مع تفضيل النقود الورقية باعتباره مجرد مقاومة للتكنولوجيا، بل دراسة العوامل الاجتماعية والنفسية التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بها، والاستفادة من هذه المعطيات في تصميم سياسات التحول الرقمي.
4. **تعزيز الأطر التشريعية والرقابية:** تطوير التشريعات والتعليمات المنظمة لخدمات الدفع الإلكتروني، بما يضمن حماية حقوق المستخدمين، وتحديد المسؤوليات القانونية لمقدمي الخدمات، وتعزيز الرقابة على المؤسسات والشركات العاملة في هذا المجال.
5. **دراسة السلوك المالي للأفراد:** تشجيع الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تبحث في علاقة الأفراد بالنقود الورقية والإلكترونية، وتحليل دوافع الاحتفاظ بالنقد، ومدى ارتباط ذلك بالشعور بالأمان والاستقلال والسيطرة على الإنفاق.
6. **اعتماد التحول التدريجي نحو الدفع الإلكتروني:** مراعاة التفاوت في مستويات الوعي والقدرة على استخدام التكنولوجيا بين فئات المجتمع، وعدم إغفال أهمية استمرار التعامل النقدي بوصفه خياراً متاحاً، ولا سيما في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.
7. **تحسين تجربة المستخدم:** تطوير التطبيقات والمحافظ الإلكترونية بما يجعل استخدامها أكثر سهولة ووضوحاً، مع توفير معلومات فورية عن الأرصدة والمعاملات والمصروفات، بما يساعد الأفراد على تحقيق مستوى من الرقابة على إنفاقهم يماثل ما يشعرون به عند التعامل مع النقود الورقية.

وفي الختام يتضح مما تقدم أن العلاقة بين الفرد والنقود لا يمكن اختزالها في القدرة على إجراء المعاملات أو الوصول إلى القيمة المالية، بل تتضمن أيضاً طبيعة الوسيط الذي يحتفظ الفرد من خلاله بأمواله ويتفاعل معه، فالتغير في وسائل التعامل بالنقود لا يمثل مجرد انتقال من المعاملات النقدية التقليدية إلى الوسائط الرقمية، بل يعكس تحولاً أوسع في طبيعة العلاقة بين الفرد والمال، وفي الكيفية التي يدرك من خلالها معنى الملكية والسيطرة والأمان الاقتصادي، فالنقود الورقية، على الرغم من تراجع الاعتماد عليها في بعض المجتمعات، لا تزال تحتفظ بأهمية تتجاوز وظيفتها الاقتصادية، نظراً لارتباطها بالحيازة المباشرة والتفاعل الحسي والشعور بالقدرة على التحكم في الموارد المالية، وفي المقابل تقدم وسائل الدفع الإلكتروني نمطاً مختلفاً من التعامل مع القيمة النقدية، يقوم على الوساطة التقنية والثقة بالمؤسسات والأنظمة المالية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وفي مجتمعنا تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل التوجه نحو توسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، إذ لا يرتبط نجاح هذا التحول بتوفير البنية التحتية والتطبيقات المصرفية والتشريعات المنظمة فحسب، وإنما يتطلب أيضاً تعزيز الثقة والمصداقية في هذه التعاملات فضلاً عن تحقيق فهماً أعمق للعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتفضيلاتهم المالية، فاستمرار الاحتفاظ بالنقود الورقية، حتى لدى الأفراد الذين يستخدمون الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، يشير إلى أن الانتقال الرقمي لا يلغي بالضرورة أشكال الارتباط السابقة بالنقود، بل قد يؤدي إلى تعايش نمطين من التعامل معها، أحدهما يقوم على الحيازة المادية والآخر على التمثيل الرقمي للقيمة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

مصادر

1. الشرابي، محمد يونس، أثر وسائل الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المصرف ي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة من2018 - 2022، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الخامس، العدد 02 ، 2024.

2. البنك المركزي العراقي المكتب الاعلامي (2024): تحذير بشأن إساءة استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، منشور بتاريخ 25 كانون الثاني 2024.

3. مصطفى، خناف اسماعيل، أثر أنظمة الدفع الإلكتروني في الاداء المالي(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية 2017-2023)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (8)، العدد (3)، الصفحات (401–421).

4. مهدي، حسن رضا، تطور الدفع الإلكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف، 2024.

5. نعمة، نغم حسين، عمليات الدفع الإلكتروني في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 6، العدد 2، 2025.

6. Iraq - The Global Findex Database 2025: Connectivity and Financial Inclusion in the Digital Economy, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Unit Report generated on: October 2, 2025 Visit our data catalog at: https://microdata.worldbank.org/index.php.

7. Sunniva Sandbukt, Circuit Board Money: an infrastructural perspective on digital payments, Handbook of the Anthropology of Technology, IT University of Copenhagen.

8. Jens M. Zickgraf, Becoming like money, 2017 | Hau: Journal of Ethnographic Theory 7 (1): 303–326.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة